الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

تأسست الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بمقتضى القانون رقم 16.09 بتاريخ 11 فبراير 2010. وتعتبر مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

ويسند القانون رقم 16.09 للوكالة دورا محوريا في تنزيل السياسة الحكومية في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وتنص المادة 3 من هذا القانون على دور الوكالة فيما يلي:

- اقتراح مخطط وطني ومخططات قطاعية وجهوية لتنمية النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة؛
- إعداد وإنجاز برامج لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وكذا برامج المحافظة على البيئة المرتبطة بالأنشطة الطاقية؛
- التتبع والتنسيق والإشراف على الصعيد الوطني، بتشاور مع الإدارات المعنية، فيما يتعلق بالبرامج والمبادرات في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- اقتراح تدابير تحفيزية في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- القيام بمبادرات وأنشطة التحسيس والتواصل لإبراز الأهمية التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاستعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وقد ارتفعت ميزانية الوكالة من 41 مليون درهم سنة 2009 الى 55 مليون درهم سنة 2015، بتمويل أساسي من الميزانية العامة للدولة. كما تحقق الوكالة مداخيل في إطار التعاون الوطني والدولي يتم تدبيرها في إطار حساب خارج الميزانية.

وتضم الموارد البشرية للوكالة 130 إطارا ومستخدما، يشتغل 100 منهم في مكاتب الوكالة بمراكش. وتصل تكاليف الموارد البشرية إلى 32 مليون درهم.

وقد تم مؤخرا تغيير الإطار القانوني للوكالة باعتماد القانون رقم 39.16 بتاريخ 26 غشت 2016 والمعدل للقانون رقم 16.09 سالف الذكر.

وبمقتضى القانون الجديد، تم تغيير اسم الوكالة إلى الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية كما تم تحديد اختصاصاتها ومهامها في مهمة تنفيذ مخططات عمل السياسة الحكومية في مجال النجاعة الطاقية، وخاصة عبر اقتراح مخطط وطني ومخططات قطاعية وجهوية لتنمية النجاعة الطاقية على الإدارة.

وقد انكبت مهمة مراقبة التسيير التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات على تقييم وافتحاص أنشطة الوكالة ومشاريعها المنجزة في الفترة الممتدة بين 2009 و2015، وذلك وفق المحاور التالية:

- مساهمة الوكالة في انجاز الاستراتيجية الطاقية الوطنية؛
- الإنجازات في مجال الطاقات المتجددة؛
- الإنجازات في مجال النجاعة الطاقية.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

نورد فيما يلي أهم ما أسفرت عنه هذه المهمة من ملاحظات وتوصيات.

أولا. المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الطاقية الوطنية

في سنة 2009، تمت بلورة استراتيجية طاقية وطنية تعتمد على الأهداف التالية:

- تأمين التزويد الطاقي وتوفير الطاقة؛
- تعميم الولوج إلى الطاقة بأثمنة تنافسية؛
- التحكم في الطلب؛
- الحفاظ على البيئة.

وقد تم اعتماد عدد من التوجهات في إطار هذه الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالباقة الكهربائية الوطنية وتعبئة الموارد الطاقية الوطنية بإدماج الطاقات المتجددة (تحقيق 42% من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرات الكهربائية الوطنية في أفق 2020) ونشر النجاعة الطاقية كأولوية وطنية، وكذا الاندماج الجهوي.

وعلى هذا الأساس، وبعد دراسة وتحليل لمجمل التقارير المتعلقة بتدبير الوكالة خلال هذه الفترة، خلص المجلس إلى الملاحظات التالية:

- **غياب الدقة في تحديد دور الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في إنجاز الاستراتيجية الطاقية الوطنية**

رغم كون القانون رقم 16.09 ينص في مادته 3 على أن الوكالة مسؤولة من حيث مهامها على "اقتراح" مخطط وطني ومخططات قطاعية وجهوية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، فإنها، ومنذ إنشائها، لم تكن قادرة على معرف حدود مساهمتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية، مقارنة مع المتدخلين الآخرين. ونتيجة لهذا الوضع، فإن الوكالة وجدت نفسها عاجزة عن إعداد واقتراح مخططات وطنية موضوعية من شأنها تحقيق الأهداف الرئيسية المسطرة في الاستراتيجية الطاقية الوطنية في شقها المتعلق بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

- **تداخل مهام الوكالة مع اختصاصات الوزارة الوصية**

تنص المادة 9 من المرسوم رقم 2.14.541 بتاريخ 8 غشت 2014 المتعلق بتحديد اختصاصات ومهام وزارة الطاقة والمعادن على خلق مديرية جديدة داخل هيكلة الوزارة وهي مديرية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وقد نتج عن ذلك تشابه بل وتداخل بين اختصاصات هذه المديرية والاختصاصات الموكولة إلى الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وذلك على مستوى المحاور التالية:

- إعداد مخطط لتنمية الطاقات المتجددة والعمل على إنجازه؛
- تتبع اعتماد الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات المعنية؛
- إعداد برنامج للتدقيق الطاقي وتحديد أثر القطاع الطاقي على التنمية المحلية والعمل على إنجازه؛
- المساهمة في تطوير البحث والتنمية والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقات المتجددة.

- **ضعف الترابط بين المشاريع المسطرة والأهداف الرئيسية الاستراتيجية الوطنية**

لم يكن للمشاريع التي أطلقتها الوكالة بين الفترة الممتدة ما بين 2009 و2015 أثر واضح أو مساهمة جديرة بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية.

ويمكن تفسير هذا القصور بكون الوكالة ظلت رهينة لطريقة العمل التي طبعت مرحلة مركز تنمية الطاقات المتجددة (ex CDER)، والمعتمدة أساسا على إنجاز دراسات ذات طابع عام لم تكن مرتبطة ببرامج ذات قيمة عملية. ويمكن حصر مجمل الأنشطة في هذه الفترة في دراسات الموارد والمكامن الطاقية دون التفكير في كيفية تعبئة هذه الموارد.

وعلى الرغم من كون بعض المشايع اشتملت على محاور عملية، فإنها لم تعرف إنجازات ملموسة. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بدراسة متعلقة بإنجاز محطة كهروضوئية بالصويرة ودراسة المكامن الطاقية الشمسية المرتبطة بالشبكة ذات الضغط المتوسط بجهات سوس ماسة درعة ومكناس تافيلالت والرباط سلا زمور زعير.

كما لوحظ أن المصالح المعنية داخل الوكالة لم تقم بأي تتبع من شأنه بلورة مشاريع ملموسة تطبيقا لنتائج هذه الدراسة.

- **ضعف المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الطاقية الوطنية**

  - **في مجال الطاقات المتجددة**

تقتصر أغلب المشاريع والمخططات التي يتم اقتراحها على المجلس الإداري على تجميع خليط غير منسجم من الأنشطة في غياب رؤية شاملة يمكنها توحيد المتدخلين حول محاور رئيسية. ويلاحظ أن أغلب المشاريع موروثة عن مرحلة مركز تنمية الطاقات المتجددة.

وفي نفس السياق، فإن البرامج التي اقترحتها الوكالة، سواء على الصعيد الجهوي أو القطاعي، تقتصر على دراسة المكامن والخرائط والمخططات الرئيسية. وقد تم تقديم نتائج أغلبها سنة 2008 من طرف مركز تنمية الطاقات المتجددة.

كما يلاحظ محدودية هذه البرامج والمشاريع واقتصارها على المدى القصير لتلبية حاجيات آنية وخاصة. فيما تقتصر مشاريع أخرى على أنشطة فرعية ومعيشية لا تترجم الأهداف الأساسية للاستراتيجية الطاقية الوطنية في مجال النجاعة الطاقية.

- **في مجال النجاعة الطاقية**

لم تتمكن الوكالة من تفعيل محور النجاعة الطاقية للاستراتيجية الطاقية الوطنية من خلال مخطط عمل. واقتصر تدخلها على تنفيذ مشاريع كان قد تم إطلاقها من قبل من طرف مركز تنمية الطاقات المتجددة.

ومن هذا المنظور، وعوض أن تقوم الوكالة بإعداد مشاريع في مجال النجاعة الطاقية، تم تكليفها، سنة 2012، بإعداد دراسة وطنية تهدف إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية التي تتوخى تحقيق الاقتصاد في الاستهلاك الطاقي في حدود 25% في أفق 2030. وقد توجت هذه الدراسة بأكثر من 270 اقتراحا مكن من بلورة 125 تدبيرا يهدف الى تقليص الاستهلاك الطاقي بنسبة 20% في قطاع المباني و35% في قطاع النقل و 2,5% في الصناعة و0,2% في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

وبالرغم من قيام الوكالة بإنجاز هذه الدراسة، فإن المنهجية الخاصة بتدخلها في هذا الميدان لم تتم الموافقة عليها من قبل المجلس الإداري نظرا لعدم انعقاده منذ سنة 2014.

لكن هذه الدراسة الوطنية مكنت، مع ذلك، من تحديد واضح للأنشطة والبرامج والمشاريع المقترحة من طرف الوكالة بصيغة مندمجة ومنظمة في إطار مجال اختصاصها وتدخلها.

وعلى صعيد الموارد المالية، تقوم الوكالة بتعبئة الموارد من أجل إنجاز أنشطتها وبرامجها. وقد بلغت قيمة هذه الموارد المالية التي يتم تدبيرها في إطار حساب خارج الميزانية، ما يناهز 21,23 مليون درهم خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2015.

إلا أنه على صعيد التعاون الدولي، ومن خلال تفحص أنشطة الوكالة في هذا الصدد، تبين أنها تقوم بتبني مشاريع وبرامج بتمويل من طرف الشركاء دون دراسة مسبقة كفيلة بتحديد حاجياتها وأهدافها الفعلية من هذه المشاريع، ودون التأكد من تطابق هذه المشاريع والأنشطة مع مهامها واختصاصاتها.

ويعود هذا الوضع إلى غياب دفتر تحملات خاص بالوكالة يمكنها من تحديد مسبق لنوعية المشاريع وضمان نجاحها وتقييم تأثيرها.

ونتيجة لهذا الأسباب، لم تستطع الوكالة الاستفادة من الخبرة المكتسبة من هذه المشاريع التي كان يتوخى منها أن تشكل رافعة لتعميم التجارب ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

وقد انحصر دور الوكالة في تنفيذ هذه الأنشطة دون أن يكون لها أثر في بلورة وإنجاز مشاريع عملية لاستغلال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

ثانيا. الإنجازات في مجال الطاقات المتجددة

تم افتحاص مجموعة مكونة من 12 مشروعا تم إطلاقها من طرف الوكالة بين 2010 و2015 في مجال الطاقات المتجددة، وقد لوحظ أن ثلاثة منها لم يتم استكمال إنجازها وهي:

- دراسة مكامن الضخ الشمسي في مناطق الواحات؛
- دراسة إنجاز محطات كهرومائية صغرى في 4 مواقع في إقليم أزيلال؛
- مشروع اعتماد محطات قياس سرعة الرياح.

كما عرفت بعض المشاريع تأخيرا في الإنجاز بلغ أربع سنوات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الدراسة المتعلقة بتحديد محفظة للمشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة العضوية على الصعيد الجهوي ودراسة انجاز المحطات الكهرومائية الصغرى في إقليم أزيلال والتي تم البدء فيهما على التوالي في 3 يناير 2011 و7 فبراير 2011.

كما تم تسجيل ملاحظات أخرى همت ما يلي:

1. مشروع الأطلس الريحي الشامل.

يعد هذا المشروع استمرارا للدراسات التي تم اطلاقها في فترة مركز تنمية الطاقات المتجددة بهدف تقييم المكامن الريحية، ويتوخى إنجاز خرائط ريحية على صعيد التراب الوطني وتحيين معطياتها على مقياس 2,5 الى 5 كيلومتر وبارتفاع بين 60 و80 مترا.

ومن خلال دراسة هذا المشروع، لوحظ ما يلي:

- **التأخير في استكمال المشروع**

تمت برمجة مشروع الأطلس الريحي الشامل منذ ماي 2012، على أن يتم إنجازه في أجل سنة. غير أن هذا المشروع، وإلى غاية يوليوز 2016، لم يكن قد اكتمل إنجازه بعد، مسجلا بذلك تأخيرا لا يقل عن 4 سنوات.

ويعزى هذا التأخير إلى عدم توفر الفريق التقني بمصلحة الطاقة الريحية للوكالة. وقد ترتب عن هذا التأخير ضعف في توفير المعطيات والمعلومات الضرورية التي من شأنها الإسراع بتطوير محطات الطاقات الريحية على الصعيد الوطني، والتي تعتمد في دراستها على مثل هذه المعطيات.

➢ **عدم احترام الجدول الزمني التعاقدي لتشجيع الأنشطة في هذا المجال**

لم يتم احترام الجدول الزمني لتتبع إنجاز الأنشطة والعمليات المندرجة في هذا المشروع، بحيث أن أول اجتماع تأطيري لم ينعقد إلا في 9 أكتوبر 2012، أي بتأخير بلغ أربعة أشهر. وقد نتج عن هذا الأمر تأخير في انطلاقة الدراسة نظرا لعدم المصادقة على المنهجيةالواجب تبنيها من طرف الوكالة.

2. برنامج تقييم المكمن الريحي

تم إطلاق هذا البرنامج سنة 1990 ويشتمل على أربع مراحل يهدف من خلالها إلى تحديد مواقع المحطات الريحية الكبرى. وفي المرحلة الرابعة، عملت الوكالة على دراسة المناطق التي لم يتم استهدافها من قبل وبالخصوص المناطق الشرقية.

وتهم هذه المرحلة الرابعة التي تغطي الفترة 2011 – 2014 إنجاز 18 محطة لقياس سرعة الرياح.

وبعد الاطلاع على التقارير الخاصة بهذا البرنامج، لوحظ ما يلي:

➢ **قصور في برمجة محطات قياس الرياح**

لا تتوفر الوكالة على وثائق توضيحية تبين، بالنسبة لكل مرحلة من مراحل البرنامج، معطيات من قبيل المعايير المتعلقة باختيار مواقع المحطات، والمناطق الجغرافية وعدد المحطات التي تشملها كل مرحلة.

وفي هذا الصدد، فإن اختيار المناطق والمواقع موضوع الدراسة تم بناء على أهمية المكامن كما تم إبرازها في الدراسة العامة للخرائط الريحية. وعلى هذا الأساس، فإن المراحل الثلاث الأولى من هذا البرنامج اقتصرت على المناطق الساحلية في الشمال والجنوب.

أما المرحلة الرابعة، فتم تخصيصها لإنجاز محطات قياس في مناطق داخلية لم تدرس من قبل وخصوصا المناطق الشرقية.

ومن جانب آخر، لم يتم التحديد المسبق لعدد المحطات التي سيتم إنجازها في كل مرحلة على حدة، بحيث أصبح هذا الأمر مرتبطا بالتقدم المحرز في كل مرحلة ورهينا بتوفير الميزانيات المتعلقة بطلبات العروض لإنجاز وتركيب محطات القياس.

➢ **ضعف نسبة الإنجاز في المرحلة الرابعة**

لم تتعد نسبة إنجاز المرحلة الرابعة 15%. فمن مجموع 20 موقعا، لم يتم تركيب سوى ثلاثة أعمدة قياس في ثلاثة مواقع، (كاب حديد -الصويرة وكاب كانتن- آسفي وكاب غير-اكادير).

ويرجع ضعف هذه النسبة إلى التخلي عن تركيب 17 عمودا للقياس نتيجة لفسخ العقد المبرم بهذا الخصوص بين الوكالة وأحد المقاولين، وذلك في 20 أكتوبر 2014. ويرجع سبب هذا الفسخ إلى سقوط ثلاثة أعمدة بعد شهور قليلة من تركيبها.

وتجدر الإشارة إلى أن العقد المذكور ترتبت عنه خسائر مالية للوكالة بلغت 2.192.580 درهم، وهي قيمة أدوات ومعدات لقياس الرياح كانت الوكالة قد اقتنتها من أجل تركيبها في هذه الأعمدة.

وقد بقيت هذه الأدوات في مستودع الوكالة منذ تسلمها في 26 يوليوز 2012، علما أنه لن تكون هناك إمكانية لاستغلال هذه الأدوات بحكم التغيير الجديد في اختصاصات الوكالة واقتصارها على مجال النجاعة الطاقية.

➢ **قصور في عمليات الصيانة والإصلاح الوقائي للمحطات**

تم تسجيل ضعف في عمليات الصيانة والإصلاح الوقائي لمحطات قياس سرعة الرياح، بحيث ومنذ 31 دجنبر 2012، تاريخ انتهاء العقد المتعلق بالصيانة والإصلاح، يقوم فريق مكون من تقنيين بالوكالة بالعمليات الممكن إنجازها ذاتيا بالوسائل المتاحة لحل المشاكل التقنية لهذه المحطات، علما أن هناك صعوبات للوصول إلى آلات القياس الموجودة على ارتفاعات كبيرة، بالإضافة إلى صعوبة توفير قطع الغيار.

ولهذا السبب، تقتصر عمليات الصيانة على ضمان سلامة الأعمدة المركبة والتحقق من عدم إمكانية سقوطها دون إمكانية الوقوف على حالة آلات القياس ومدى نجاعتها ودقة القياسات التي تعطيها.

وقد يؤدى هذا الوضع إلى تدهور حالة المعدات وآلات القياس، بل وإلى احتمال سقوط الاعمدة نتيجة قلة الصيانة.

➢ انعدام المعايرة الخاصة بآلات قياس الرياح

لم يتم تجديد إجراءات المعايرة الخاصة بآلات قياس سرعة الرياح. وينتج عن هذا الوضع غياب المرجع المعياري الذي يمكن من التأكد من دقة وصحة المعطيات لأن شواهد المعايرة الخاصة بآلات القياس استوفت، منذ 2012، مدة صلاحيتها المحددة في سنتين بالنسبة لمجموعة منها ومنذ سنوات 2013 و2014 و2015 بالنسبة للمجموعات الأخرى.

➢ الأثر المحدود للبرنامج

لم يتمكن برنامج تقييم مكامن الطاقة الريحية من تحقيق أهدافه الرئيسية المتمثلة في توفير المعطيات والمعلومات اللازمة لإنجاز 5520MW في أفق 2030 وفق الاستراتيجية الطاقية الوطنية. ويمكن تحديد أوجه القصور في المرحلتين الثالثة والرابعة التي لم يكن لها أثر يذكر في الحصيلة النهائية للبرنامج. أضف إلى ذلك عدم التأكد من دقة المعطيات نتيجة غياب شهادة المعايرة لآلات القياس كما سبق ذكره.

ويمكن القول في المجمل أن العدد الإجمالي للمواقع التي حملها البرنامج منذ 2009 لا يتعدى ثمانية مواقع، بما فيها تلك الموجودة قيد الدراسة.

ولهذه الأسباب، لم يتقدم أي مستثمر في مجال الطاقة الريحية إلى الوكالة لطلب خدماتها في هذا المجال منذ سنة 2011.

3. مشروع شهادة الجودة لمحطات قياس سرعة الرياح

تم إطلاق هذا المشروع سنة 2011 بهدف الحصول على قاعدة معطيات مضمونة الجودة وفق المعايير الدولية المعتمدة. وبعد الاطلاع على سير هذا المشروع تم استنتاج الملاحظات التالية:

➢ سوء برمجة المشروع

يتجلى هذا الوضع في كون بداية تنفيذ هذا المشروع (ماي 2012) جاءت متزامنة مع نهاية العقد المتعلق بصيانة وإصلاح محطات قياس الرياح، دون أن تقوم الوكالة بتجديده. وقد أدى ذلك الى استحالة تصحيح الملاحظات التقنية الخاصة بست محطات من أصل عشرة تم تحديدها لنيل شهادة الجودة.

وقد بقي هذا الوضع جامدا منذ البداية، كما جاء في تقرير مديرية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية المؤرخ في 27 ماي 2015 والذي أوضح أن الوكالة لم تقم بتصحيح الملاحظات الخاصة بتغيير الأجهزة نتيجة انتهاء عقد الصيانة.

➢ التخلي عن مشروع شهادة الجودة لمحطات القياس

على الرغم من الأهمية البالغة لهذا المشروع، ونتيجة لما سبق ذكره، قررت الوكالة فسخ العقد المتعلق بشهادة الجودة لمحطات قياس سرعة الرياح. وكان من نتائج ذلك أن الوكالة وجدت نفسها عاجزة عن تطوير منهجية كفيلة بتعميم مقياس الجودة على كل المواقع وتوفير معطيات ذات مصداقية.

➢ قصور في رفع الملاحظات الخاصة بمحطات قياس سرعة الرياح

توضح تقارير الزيارات الميدانية بتاريخ 14 فبراير 2013 أنه تم تسجيل تسع حالات عدم امتثال (non conformité) في المحطات المعنية، ومع ذلك لم تقم الوكالة الى غاية متم شتنبر 2016 بأية مبادرة لتصحيح هذه الحالات المسجلة.

4. مشروع إنجاز دراسة إمكانيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية المرتبطة بالشبكة ذات الضغط المتوسط

يهدف هذا المشروع إلى دراسة مقومات وإمكانيات الطاقة الشمسية المرتبطة بالشبكة ذات الضغط المتوسط في جهات سوس ماسة درعة ومكناس تافيلالت والرباط – سلا زمور زعير، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات كالقدرة الدنيا المقبولة من طرف مسيري الشبكات الكهربائية، وكذا المعطيات المناخية والتكلفة الاجمالية.

ومن خلال الاطلاع على هذا المشروع تم تسجيل ما يلي:

➢ شساعة محيط المشروع

حددت الوكالة نطاقا واسعا لهذه الدراسة لا يتناسب مع مدة الإنجاز المحددة في ستة أشهر، ولا يتناسب مع حجم ومحيط الدراسة الموجهة إلى أربع قطاعات مهمة وهي السياحة والصناعة والفلاحة والصيد البحري.

ومما زاد من صعوبة الأمر أن دفتر التحملات فرض كذلك في مرحلته الثالثة إعداد واقتراح مشاريع نموذجية في القطاعات المذكورة تضم الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والمالية والقانونية. وهذا ما يفسر التأخير الحاصل في إنجاز هذا المشروع الذي لم يتم استلامه إلا في 25 فبراير 2013، أي بعد 523 يوما من المدة التعاقدية.

➢ غموض دفتر التحملات فيما يخص مضمون المشروع

تنص المادة الأولى من دفتر التحملات على أن الهدف يتمثل في إنجاز دراسة لإمكانيات الطاقة الشمسية المرتبطة بالشبكة ذات الضغط المتوسط في أربعة مناطق. غير أن المادة 2 تنص على أن العمليات المطلوبة تتمحور حول تحديد فرص تطوير الطاقة الشمسية على الصعيد الوطني.

كما أنه لم يتم ضبط عدد المشاريع النموذجية المطلوبة في كل جهة وفي كل قطاع وترك تحديد هذا المعطى للمتعاقد بالرغم من أهمية هذه الدراسة.

وأخيرا، تتضمن المادة 7 من دفتر التحملات والمتعلقة بإجراءات السداد فقرة تتمثل في وجوب إنجاز وثيقة تقنية مرجعية حول الضخ الشمسي كشرط لتحديد الضمانة المالية لفائدة المتعاقد. وقد فسرت الوكالة هذه الفقرة بخطأ مطبعي غير مقصود.

ومع ذلك، تم انجاز هذه الوثيقة من طرف المتعاقد معه كما يتضح من خلال التقارير الخاصة بذلك.

5. مشروع دراسة مكامن الموارد الطاقية العضوية على الصعيد الجهوي

تم البدء في إنجاز هذا المشروع في 3 يناير 2011. ويهدف إلى تحديد مفصل لموارد الطاقة العضوية في مناطق الرباط –سلا- زمور- زعير و تادلة-أزيلال. ويمكن تلخيص الملاحظات المتعلقة بهذا المشروع فيما يلي:

➢ تأخير في إنجاز المشروع

إلى غاية 31 يوليوز 2016 كان قد بلغ التأخير المسجل في إنجاز هذا المشروع أكثر من خمس سنوات. وقد قامت الوكالة بإبداء تحفظاتها حول دقة وراهنية المعطيات المدرجة في الوثائق والتقارير المنجزة من طرف المتعاقد معه، وكذا التغيير المتكرر لأعضاء الفريق المكلف بإنجاز هذا المشروع تحت إشراف المتعاقد معه.

➢ تعريف غير دقيق لمضمون العمليات في إطار هذه الدراسة

اقتصرت المادة 2 من دفتر التحملات على الإشارة إلى أن هدف الدراسة هو إبراز أمثلة لمشاريع التثمين الطاقي للموارد العضوية، مع تقدير تكلفة الاستثمار. غير أنه لم يتم تحديد عدد المشاريع الواجب إبرازها ونوعية وحجم المعلومات والمعطيات الواجب تقديمها في الأوراق التعريفية لهذه المشاريع.

6. مشروع دراسة إمكانيات الضخ الشمسي في مناطق الواحات

يهدف هذا المشروع إلى إنجاز دراسة حول إمكانيات تطوير تقنيات الضخ الشمسي في مناطق الواحات على صعيد جهات سوس ماسة درعة ومكناس تافيلالت والشرق وكلميم والسمارة.

ويلاحظ أن هذا المشروع الذي انطلق في يناير 2011 لمدة لا تتعدى ستة أشهر، لم يتم إنجازه. ورغم ذلك لم تقم الوكالة بأي إجراء لإرغام المتعاقد معه على احترام التزاماته، كما لم تبادر الوكالة باتخاذ إجراءات فسخ العقد إلا في أبريل 2015، أي أربع سنوات بعد بدء المشروع.

7. مشروع دراسة متعلقة بتحديد محفظة مشاريع استثمارية في محال الطاقة العضوية على الصعيد الجهوي

يهدف هذا المشروع إلى إعداد محفظة مشاريع قابلة للإنجاز في ميدان الطاقة العضوية في جهات سوس ماسة درعة والشرق.

وقد عرف هذا المشروع الذي انطلق في يناير 2011 تأخيرا بلغ أكثر من أربع سنوات عوض ستة أشهر كمدة تعاقدية دون أن تتعدى نسبة إنجازه 10%، حيث لم يتم إنجاز سوى المرحلة الأولى من المراحل الخمسة المبرمجة ولم تتسلم الوكالة إلا التقرير الأول المتعلق بمنهجية الإنجاز بتاريخ 6 ماي 2011.

وبالرغم من هذا التأخير، لم تقم الوكالة بالإجراءات الضرورية لإلزام المتعاقد معه باحترام التزاماته إلا في 11 أبريل 2014، أي ثلاث سنوات بعد بدء الأشغال.

كما لم تقم الوكالة بفسخ العقد بالرغم من إرسالها للمعاقد معه المعني برسالتي تنبيه بتاريخ 9 يناير 2014 و5 شتنبر 2014.

8. مشروع دراسة متعلقة بإنجاز محطات كهرومائية صغرى

تم إطلاق هذا المشروع في 7 فبراير 2011 بهدف إنجاز دراسة جدوى لإنجاز محطات كهرومائية صغرى في إقليم أزيلال. وبعد الاطلاع على الوثائق، لوحظ أن الوكالة لم تحترم دفتر التحملات، خصوصا عندما قامت بتسلم الدراسات التقنية الخاصة بأربعة مواقع دون وجود ورقة منهجية تحدد جدول الأشغال الواجب إنجازها.

كما لوحظ تأخير في دراسة الوثائق المسلمة من طرف المتعاقد معه بلغ ثمانية أشهر، بحيث أن هذه التقارير قد تم تسليمها للوكالة بتاريخ 15 ماي 2012 وأن إرسال الملاحظات من طرف لجنة التتبع قد تم في 31 يناير 2013.

ولم تقم الوكالة باتخاذ أي إجراء لإلزام المتعاقد معه برفع الملاحظات التقنية التي تضمنتها تقارير الدراسة في الآجال المحددة. كما لم تبادر الوكالة إلى إنهاء العقد بالرغم من مرور 17 أشهر بين تاريخ تسليم الملاحظات التقنية وبين آخر اجتماع مع المتعاقد معه والذي تم في 8 يناير 2015.

ثالثا. الإنجازات في مجال النجاعة الطاقية

قامت الوكالة بإعداد مخطط عمل للفترة 2011-2015 سرعان ما أبان عن محدوديته على مستوى نوعية وعدد التدابير المتعلقة بالنجاعة الطاقية المقترحة. وقد اقتصر عمل الوكالة على استكمال إنجاز المشاريع والأنشطة التي أطلقت من قبل مركز تنمية الطاقات المتجددة للفترة 2009-2011 دون أن يكون لهذه المشاريع والأنشطة أثر في تراكم الخبرات الذاتية للوكالة. كما لوحظ أن هذه المشاريع والأنشطة لم تكن في مستوى المهمات والاختصاصات الجديدة للوكالة والتي تهدف إلى إبراز الجانب المتعلق بالنجاعة الطاقية في الاستراتيجية الطاقية الوطنية.

وفي نفس الإطار، قامت الوكالة بإنجاز دراسة وطنية، في إطار المناظرة العامة للنجاعة الطاقية التي مكنت من تحديد عدد من التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها في القطاعات الرئيسية كالبنايات والنقل والصناعة والفلاحة والصيد البحري.

مكنت هذه الدراسة الوكالة من إعداد محفظة برامج ومشاريع كفيلة بإبراز مساهمتها في هذا المجال. غير أنه لم تتم الموافقة عليها من طرف المجلس الإداري للوكالة أو من طرف الوزارة الوصية.

ومن بين البرامج الثمانية التي أطلقتها الوكالة منذ 2010، لم يتم إنجاز سوى اثنين بتمويل من طرف الشركاء الدوليين، ويتعلق الأمر بما يلي:

- برنامج النجاعة الطاقية في البنايات السكنية ودعم النجاعة الطاقية في البنايات التجارية الذي كان وراء صدور المرسوم المتعلق بالقانون الحراري للبنايات في المغرب؛
- برنامج النجاعة الطاقية في البنايات العمومية والذي مكن من تركيب الأنظمة الشمسية لتسخين المياه في البنايات الصحية والتعليمية بالشمال والشرق.

غير أن الوكالة لم تتمكن من إنهاء البرامج الأخرى، وهي:

- **مشروع التأهيل الطاقي للمركز الاستشفائي الجامعي بالدار البيضاء الذي يهدف الى استهلاك ناجع للطاقة الكهربائية**: لم يسطر هذا البرنامج في مخطط الوكالة للفترة 2011-2015 ويرجع تاريخ الوثائق التحضيرية لهذا البرنامج إلى سنة 2008. وقد تمت انطلاقته في 2010 دون أن يصل إلى نهايته. ولم يعرف هذا المشروع النجاح المنتظر حتى يتيح للوكالة إمكانية تعميمه على جل المراكز الاستشفائية للمملكة.
- **البرنامج الوطني لتطوير الأنشطة الشمسية لتسخين الماء:** يكتسي هذا البرنامج بعدا وطنيا من حيث الأهمية، بحث يهدف إلى إنجاز 1,7 مليون متر مربع من هذه الأنظمة في أفق 2020 مع تشجيع انبثاق صناعة وطنية في هذا المجال. وقد قامت الوكالة بعرض هذا البرنامج على المجلس الإداري في 12 دجنبر 2012 ورفعه إلى الوزارة الوصية قصد المصادقة عليه مرفقا بالوثائق الضرورية اللازمة لتنفيذه، إلا أنه ما يزال في مرحلة الانتظار.
- **برنامج جهة تينو:** يهدف هذا البرنامج إلى الرفع من قدرات المتدخلين والفاعلين الجهويين من أجل تطوير مساهمتهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الطاقية الوطنية. ويرتكز على مواكبة الفاعلين الجهويين والمحليين، وتحسين قدراتهم من أجل تنمية محلية مندمجة في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ويعمل كذلك على دعم التجارب النموذجية من خلال التحسيس والإعلام والتوجيه لفائدة المواطن.
- **البرنامج الوطني للضخ الشمسي:** يتوخى هذا البرنامج وضع التدابير الملائمة لاقتصاد الطاقة الأحفورية في الميدان الفلاحي ومن خلال إدخال تقنيات نظيفة تعتمد على الطاقات المتجددة.

وفي الميدان الصناعي نسجل أن الوكالة لم تقم بإنجاز البرامج المسطرة في مخطط العمل. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بما يلي:

- **البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية في الميدان الصناعي:** تعود الوثائق التحضيرية لهذا البرنامج إلى سنة 2009، حيث قامت الوكالة بإعداد الوثائق التقنية للبرنامج وبإنجاز بعض الدراسات القبلية. ومع ذلك لم تنتقل إلى مرحلة تنفيذ البرنامج.
- **برنامج دعم النجاعة الطاقية في الصناعة:** والذي يهدف إلى وضع الإطار القانوني والمعياري بتعاون مع الوزارة الوصية وإلى وضع نظام التدبير ISO 50001 وكذا إنجاز عمليات الافتحاص الطاقي.

- **برنامج تفعيل قانون النجاعة الطاقية في البنايات:** والذي يهدف إلى مواكبة المتدخلين في قطاع البناء فيما يخص تطبيق القانون الحراري للبناء.
- **البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية في قطاع النقل:** والذي يهدف إلى اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير في هذا القطاع.

على ضوء ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **إعداد استراتيجية في مجال النجاعة الطاقية كفيلة بتنزيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية؛**
- **دعم اختصاصات الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، خاصة فيما يتعلق بمهام الإشراف الاستراتيجي على هذا القطاع وتسهيل مأموريتها حتى تتمكن من انجاز مهامها في أحسن الظروف؛**
- **دعم التوافق والتكامل بين الوكالة ومديرية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية التابعة للوزارة الوصية من أجل تفادي ازدواجية المهام وتداخلها بين المؤسستين؛**
- **دعم قدرات واختصاصات ووسائل الوكالة فيما يخص الحكامة حتى تتمكن من القيام بمهامها من حيث التوجيه والتتبع والمراقبة؛**
- **الاستفادة من إنجازات الوكالة السابقة لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتجاربها وخبراتها في مجال النجاعة الطاقية والعمل على وضع مخطط متعدد السنوات بشكل ملائم ومضبوط، وذلك اعتمادا على محاور وتوجهات الاستراتيجية الطاقية الوطنية في هذا المجال؛**
- **العمل على إعادة الهيكلة الداخلية للوكالة بشكل يمكنها من القيام بمهامها الجديدة على أحسن وجه؛**
- **القيام بجرد للخبرات الحالية للعنصر البشري داخل الوكالة وإعادة توجيهه وتحسين كفاءاته من أجل مواجهة متطلبات المهام والاختصاصات الجديدة للوكالة.**

II. جواب وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

(نص الجواب كما ورد)

أولا. المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الطاقية الوطنية

➢ غياب الدقة في تحديد دور الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في إنجاز الاستراتيجية الطاقية الوطنية

يتسم قطاع الطاقة الوطني بصفة مستمرة بتطورات وتغيرات عميقة نتيجة التحولات التي يعرفها هذا القطاع على الصعيد العالمي وكذا الدينامية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

واعتبارا لذلك، تعمل السلطات العمومية بملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي والتنظيمي للأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات، حيث يمكن أن ينظر إليها أحيانا كأنها تداخل في المهام بين الفاعلين وخاصة في المرحلة الانتقالية لتفعيل الإصلاحات، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بنقل المهام من فاعل لآخر، كما هو الأمر في مرحلة تحويل مهام الطاقات المتجددة إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة في إطار الإصلاح المؤسساتي الجديد الذي يوجد في طور التنزيل، والذي مكن من إعادة تأطير مهام الفاعلين الوطنيين الأساسيين في قطاع الطاقات المتجددة وملاءمتها مع الرؤية الجديدة للمملكة.

إن الإشكالية لا تكمن في تحديد دور ومهام الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ولا في تحديد الأهداف الإستراتيجية للنجاعة الطاقية، وإنما يَكمن الإشكال في ترجمتهما من قبل الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية إلى برامج ومشاريع ملموسة مندرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية الطاقية.

➢ تداخل مهام الوكالة مع اختصاصات الوزارة الوصية

من بين ركائز الاستراتيجية الطاقية الوطنية، تنمية الطاقات المتجددة وتقوية النجاعة الطاقية. وتُعتبر الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية فاعلا أساسيا في مجال المساهمة في وضع السياسة الحكومية في مجالات تنمية الطاقات المتجددة وتقوية النجاعة الطاقية. ومن هذا المنطلق، تم تحديد مهامها بشكل دقيق وواضح من خلال المادة 3 للقانون 16.09 المحدث لها.

ولا يوجد أي تداخل بين مهام وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمحددة بموجب المرسوم 2.14.541 بتاريخ 8 غشت 2014 ومهام الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية المحددة بموجب القانون رقم 16.09. الوزارة مكلفة بالسهر على إعداد السياسات العمومية في مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، في حين أن الوكالة مكلفة بتفعيل هذه السياسات العمومية من خلال وضع برامج في مجال تعزيز الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وهكذا، فإن تطابق تسمية المديرية المركزية بالوزارة وتسمية الوكالة لا يعني أبدا تداخل في المهام.

ثالثا. الإنجازات في مجال النجاعة الطاقية

- **البرنامج الوطني لتطوير الأنشطة الشمسية لتسخين الماء**

لقد وقعت الوكالة والوزارة على اتفاقية البرنامج الوطني لتطوير سخانات الماء الشمسية عبر دعم من صندوق التنمية الطاقية.

ولقد تقدمت الوكالة بنموذج لتمويل هذا البرنامج لكنه غير ملائم. طالبت الوزارة بذلك الوكالة بمراجعة هذا النموذج التمويلي بتشارك مع الأبناك التجارية المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الدعم الموجه لغاز البوتان، هذا مع العلم أن صندوق التنمية الطاقية قد خصص مبلغ 130 مليون درهم كحصته في هذا الدعم.